بصورة لافتة، للمرة الأولى، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (اليوم) بعدما وُجهت الدعوة إليهما، وذلك «حرصاً على العلاقات الأخوية والوطنية بين الحركتين»، وفق بيان «الجهاد»، فيما قالت «حماس» إنها ستكون «مشاركة بروتوكولية» يمثلها وفد من الضفة لن يُكشف عنه إلا بوصوله المؤتمر «لأسباب أمنية».

بينما يسير المشهد الفلسطيني السياسي الرسمي بهذه الطريقة، تتواصل حالة الشدّ والجذب بين الإقليم والداخل في قطاع غزة. تكفي مطالعة سريعة لتصريحات وزير الخارجية القطري، محمد آل ثاني، قبل يومين، عن تخيّل بلاده لمصير القطاع بسبب «الاقتتال الفلسطيني والحصار الإسرائيلي المفروض منذ سنوات»، خلُص به إلى أنه «يمكن أن يحوّل قطاع غزة الفقير إلى نقطة انطلاق سهلة لمن يتم تجنيدهم لحساب تنظيم الدولة الإسلامية»، وفي عبارة أخرى «داعش». إذاً، يحذّر الرجل من أن تحويل غزة إلى «سجن مفتوح»، مع ما يعنيه هذا التوصيف من دلالات، سيجعل الغزيين «إذا تركناهم كما هم... يمكن عناصر داعش تجنيدهم بسهولة»، بل «يمكنهم بدء العمليات من هناك بسهولة، ويمكن أن تتحول (غزة) أيضاً إلى منصة انطلاق للتشدد

> للمرة الأولى ستشارك «الجهاد» و«حماس» و«القيادة العامة» في المؤتمر

ولـلإرهاب... لذا نحتاج إلى وضع نهاية لهذا الأمر».

لعلّ في ظاهر كلام الوزير القطري ما لا يمكن نكرانه، لكن في عرضه الأسباب والنتائج خلط كبير. هي الرواية الإسرائيلية ـ الدولية نفسها، التي تنظر إلى أن «التشدّد» هو نتيجة طبيعية للإغلاق وللفقر وللحرمان، لكن أين تقع غزة، وفق التصوّر القطري، من هذه الرواية؟ وهل المقاومة جزء من حالة التشدّد الذي يمكن تنفيسه بالانفتاح على القطاع كذلك، ومن هنا يُفهم تزايد عدد الوفود الأجنبية الزائرة، مجدداً، في الشهرين الأخيرين؟

بجانب هذه الأسئلة، تحضر قضية اكتشاف مؤتمِرين بأمر «داعش» على جانبين ـ داخل التنظيمات الفلسطينية وضمن مجموعات سلفية صغيرة منفصلة ـ في وقت متزامن مع هذه التصريحات، لتصير بدورها دلالة على «صحة» هذا التقدير الذي طالعنا به محمد آل ثاني، وكذلك الحملة الأمنية الأخيرة التي نتج منها اعتقال أكثر من مئة كادر سلفي بعد تهديدات صادرة عنهم، رغم أن ذلك كله مؤشر خطير فعلاً على سيناريو يحوم منذ سنوات بصورة عدّة: مواجهة بين المقاومة والسلفيين! وهي مواجهة لا نتمناها، وتحاول المقاومة فعلاً الحؤول دونها.

لكن، لم تعلّق «حماس» بصورة رسمية على كلام المسؤول القطريّ، للحظة، الذي أوكلت إلى وزارته في آخر لقاء بين محمود عباس وخالد مشعل وإسماعيل هنية (قبل أقل من شهر)، مهمة تفعيل ملف المصالحة، واشتكى بعدها قادة فلسطينيون من أن الدوحة لم تحرّك شيئاً، تماماً كما لم يعلّق أيٌّ من الفلسطينيين على تصريح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (قبل أقل من أسبوع) للقناة الإسرائيلية الثانية عن أنه يمكن القول إن الحصار رُفع فعلياً عن غزة؛ فهل هذا الصمت إقرار بما يُقال، أم أن ثمة شروطاً تُقدّم ـ إلى إسرائيل أو مصر ـ قبل خوض القطريين والأتراك في دور التفاهم مع «حماس» مجدداً؟

إلى ذلك، يأتي إعلان وزارة الداخلية في غزة، أمس، إلقاء الأجهزة الأمنية القبض على المتهم في قتل المواطن مثقال السالمي، خطوة في المسار القانوني الصحيح لهذه القضية، مع وعد الوزارة بـ«استكمال التحقيق واتخاذ المقتضى القانوني بحق المتهم»؛ وفي ذلك توكيد للمعلومات التي أوردتها «الأخبار» في هذا الشأن قبل يومين. لكن، على الصعيد السياسي، يمثّل هذا الإجراء مستوى من الردّ على التصريحات القطرية التي تخيّل للمتابعين أن غزة ـ رغم ما فيها من حالة سلفيّة لها عواملها الذاتية الأقدم من «داعش» ـ باتت ساحة مهزومة بسبب الفقر والحاجة إلى متطلبات الحياة بحدودها الدنيا، أو أن أجهزة الأمن، ومعها المقاومة، فقدت السيطرة.

كيوسك الصحافة

هل باستطاعة فيون الفوز على لوبان؟

يجب تجاهل عناوين الصحف التي تتحدث عن التوجّه «التاتشري» لفرانسوا فيون أو التي تصفه بالرجل الذي سيحوّل فرنسا إلى أمّة ليبرالية مشرقة.

انتخب فيون لأول مرة في الجمعية الوطنية في عام 1981، قبل نيكولا ساركوزي وآلان جوبيه، وشغل الكثير من المناصب السياسية (نائب، عضو مجلس الشيوخ، وزير، ورئيس الوزراء)، وعمل في كل منها بشكل جيد ومهني. ما يميّز فيون أنه ليس خريج المدرسة الوطنية للإدارة، وهي مدرسة التدريب الأسطورية للنخبة الفرنسية. (...) كان مندوب فرنسا لدى الجمعية البرلمانية للناتو واعتقاده بأنه يجب أن يكون بوتين جزءا من الحلول في الشرق الأوسط يعكس «التعاطف مع روسيا» الموجود حالياً في النخبة الحاكمة الفرنسية، وكذلك توجه برلين في السنوات الماضية للتخلص من «الفوبيا» من بوتين المنتشرة في المجتمع الغربي.

اقتصادياً، يسعى إلى إصلاحات قانونية أهمها رفع السقف القانوني لساعات العمل الأسبوعية من 35 ساعة إلى 39 في التوظيف العمومي و48 ساعة في القطاع الخاص.

ليس هناك شك في أنه قادر على الفوز على مارين لوبان... وحينها، ستتنفس أوروبا الصعداء. فلوبان تحاول تقديم نفسها على أنها «بريكست» و«ترامب» فرنسا، ولكن إذا كان هناك شيء واحد لا ينجح في السياسة الفرنسية، فهو تقديم الأميركيين والبريطانيين كنموذج.

(دنيس ماكشان، «ذي اندبندنت» البريطانية)

«البنتاغون» يبحث عن قراصنة ماهرين

في حزيران 2015، أعلن مكتب «إدارة شؤون الموظفين» أنّ قراصنة الكترونيين سرقوا سجلات ملايين الموظفين الاتحاديين، في واحدة من أعنف الهجمات الالكترونية في التاريخ. بعد ذلك ببضعة أسابيع، أغلق مكتب «هيئة الأركان المشتركة» نظام البريد الإلكتروني غير السري لعدّة أيام بعد اختراقه. نظراً لضخامة المشكلة، طلبت وزارة الدفاع من عدد من القراصنة المحترفين المستعدين للتقيد بقواعد صارمة، اختراق واكتشاف الثغر في النظام الالكتروني غير السري للبنتاغون. وشارك حينها أكثر من 1،400 «هاكر» في حملة «اخترق البنتاغون»، ورصدوا 138 ثغرة، ودفع لهم البنتاغون 75،000 $ كمكافأة.

وبعد نجاح هذه التجربة، أعلنت وزارة الدفاع الأسبوع الماضي، سياسة رسمية تسمح للقراصنة باختراق نظامها والعثور على نقاط ضعف، ومن ثمّ تقديم تقرير إلى الوزارة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الوزارة حملة «اخترق الجيش»، وطلبت من القراصنة الذين وافقت عليهم الحكومة، البحث عن ثغر في مواقع توظيف الجيش.

(«ذي نيويورك تايمز» الأميركية)

«الدول السنية»

في مواجهتها». وحول الموقف من سوريا والحرب فيها، أشار هليفي إلى أن التقدير الإسرائيلي يرى أن «الحرب لن تنتهي قريبا»، لافتا إلى أن «بالإمكان التوصل إلى اتفاق حول سوريا في أوروبا، لكن تطبقيه سيكون صعبا مع فرص مقلصة جدا لنجاحه... مع التشديد على أن تعاونا روسيا أميركيا بإمكانه حل ذلك».

وربط بين موقف موسكو من سوريا والحرب الدائرة فيها، والعقوبات المفروضة عليها من الغرب، مشيرا إلى أن «الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا تلقي بظلالها على الحل ووقف الحرب في سوريا، وموسكو معنية بالتوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة وأوروبا حول وقف الحرب في سوريا مقابل رفع العقوبات عنها».

كذلك أعرب رئيس «شعبة الاستخبارات العسكرية» عن تفاؤل خاص، مقابل التهديدات، وذلك بدفع العلاقات قدما بين إسرائيل ودول عربية سنية، مثل السعودية والإمارات، قائلا: «لدينا نحن والدول السنية مصالح مشتركة؛ ما الذي سيجري عمله مع ذلك؟ هذه مسألة أخرى، لكنها فرصة كبيرة بالنسبة لإسرائيل للسنوات المقبلة».

لكنّ تقدير الاستخبارات الإسرائيلية، كما عرضه هليفي، كان أقل تفاؤلا لجهة العلاقات واستئنافها مع تركيا، مقابل التفاؤل لجهة الدول العربية «السنية»، فقد عبّر عن تشاؤم خاص من المسار الذي تسلكه تركيا، «الأمر الذي يمنع عن إسرائيل

> روسيا تشترط تخفيف العقوبات كي تخفض مشاركتها في سوريا

إظهار حماسة خاصة حول تسخين العلاقات معها»، مضيفا: «بعد سنوات قليلة، وربما خمس أو عشر سنوات، سينتهي ميراث مؤسس تركيا الحديثة، (مصطفى كمال) أتاتورك، مع توجه نحو تطرف ديني في تركيا».

التقدير الاستخباري لتهديدات وفرص العام المقبل، شمل أيضا استعراضا للخشية الإسرائيلية من مسألة تقويض الوضع الأمني في الضفة المحتلة خلال 2017، كما تتوقعه الاستخبارات العسكرية، وتحديدا (في اليوم الذي يلي رئيس السلطة، محمود عباس). ووفق هليفي، قد تشهد الضفة تقويضا أمنيا على خلفية صراعات القوى في السلطة ما بعد «مرحلة أبو مازن»، كما «ستكون هناك جهات كثيرة تظهر اعتراضها لعباس بعد رحيله، مع رغبة أيضا لحركة حماس في تحقيق إنجازات، الأمر الذي سيؤدي إلى واقع شديد التحدي في الضفة».
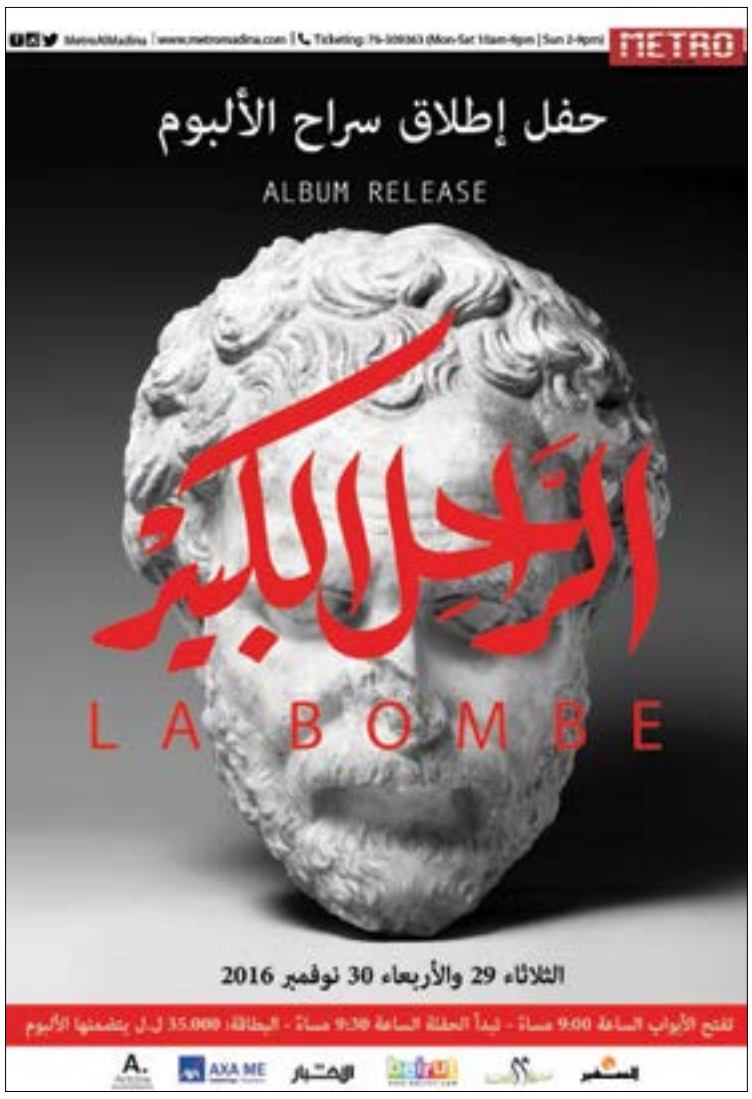
وتحدث، كذلك، عن العمليات الفلسطينية ضد الاحتلال، التي قال إنها تقلصت في الأشهر الأخيرة على خلفية «الثمن الباهظ الذي دفعه الجمهور الفلسطيني في أعقابها»، وكذلك بسبب السياسة الإسرائيلية التي قال إنها حاربت منفذي العمليات «مع الامتناع عن الإضرار الجماعي بالسكان الفلسطينيين». أما عن «عمليات الحرائق»، فأكد أن إسرائيل ستجد طريقة لمعالجة هذه العمليات، «لكن في المقابل سيجري اختراع أمور جديدة».